

الولايات المتحدة الأمريكية...الدولة المارقة!

22-7-2003

فهناك تحالف قوي بين مركب "التسلح - الصناعة"، وهو الذي يتحكم في الرئاسة الأمريكية المرتبطة هي الأخرى بمركب "الأمن - الشرطة"، وكل هذا التركيب المعقد والمتداخل يحاول عبر السيطرة على الإعلام إقناع الأمريكيين بأنه "بدون صراع النخب فإن القوضى ستسود وأمن المواطنين سيكون عرضة للخطر" مما تكون نتيجته مصادرة الحقوق والحريات في الداخل. فباسم القضاء على المخدرات مثلا تفرض السلطات حالة طوارئ دائمة على المواطنين، وتسمح لنفسها باستنطاق من تريد أو تشك فيه، وتضع الحواجز في الطريق، وتتدخل (الإف بي أي) و (السي إي إيه) للحيلولة دون حصول محامي المتهمين على الوثائق التي **بقلم إدريس الكنوري**

عنوان الكتاب: الدولة المارقة

المؤلف: وليام بلوم

سنة النشر: 2002

يشكل هذا الكتاب أحد المراجع الهامة التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية أواخر العام الماضي 2002، وأثار ردود فعل عديدة. والمؤلف واحد من أبرز المطلعين على السياسة الأمريكية ودواليبها، إذ سبق له العمل في كتابة الدولة الأمريكية في الشؤون الخارجية لسنوات عدة .

وقد وضع المؤلف على غلاف كتابه عبارة لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت : "إن الولايات المتحدة الأمريكية دولة ممتازة"، وفي الغلاف الأخير "الكتاب الذي لا يريد لكم الأقباء أن تقرأوه". ويقول في المقدمة: " لو كنت رئيسا فإنني سأوقف منذ الأيام الأولى العمليات الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية. أولا، سأقدم إعتذاري لكل الأرامل واليتامى والأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب، ولأولئك الذين كان الفقر نصيبهم، ولملايين الضحايا الآخرين للإمبريالية الأمريكية. بعد ذلك سأعلن في الجهات الأربع للعالم بأن التدخل الأمريكي في دول العالم قد انتهى بشكل نهائي، وسأخبر إسرائيل بأنها لم تعد أبدا الولاية الواحدة والخمسين من الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما مجرد دولة أجنبية. بعد ذلك، سأقلص من الميزانية العسكرية بنسبة 90% على الأقل، محولا الفائض إلى الضحايا كتعويضات، وسيكون ذلك فوق حد الكفاية. فالميزانية العسكرية السنوية التي تقدر بـ 330 مليار دولار، تعني أكثر من 18000 دولارا للساعة الواحدة منذ ميلاد المسيح إلى اليوم. هذا ما سأقوم به في الأيام الثلاثة الأولى، وفي اليوم الرابع، سأعرض للإغتيال".

40 إنقلابا و 30 عدوانا في 50 عاما!

ويقدم المؤلف تفسيراً لأحداث 11 سبتمبر 2001 يعتبره مرفوضاً في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يرد تلك الأحداث، مهما كان فاعلوها، إلى الممارسات الإرهابية الأمريكية البربرية في العالم، وقهر الشعوب والتدخل السافر في شؤونها الداخلية، ويقول إن الولايات المتحدة تعاملت مع الأحداث دون التفكير في أسبابها، ولم تطرح السؤال "لماذا؟"، وأن الأهم هو الرد الموضوعي على هذا السؤال، ويقول "بالنسبة لغالبية الأمريكيين فإنه يصعب كثيرا قبول الفكرة التي تقول بأن العمليات الإرهابية ضد الولايات المتحدة يمكن اعتبارها بمثابة انتقام متلاحق من السياسة الخارجية الأمريكية، فهم يعتقدون أن الولايات المتحدة مستهدفة بسبب حريتها

وديمقراطيتها وراثتها، وهذا هو الخطاب الرسمي الذي تنشره إدارة بوش، تماما كما كان يفعل سابقوه بعد كل عملية من هذا النوع". إن الإدارات الأمريكية المتعاقبة كانت تدرك جيدا هذا الارتباط بين استهداف الولايات المتحدة وبين سياساتها الخارجية، ففي تقرير لوزارة الدفاع عام 1997 ورد أن "المعطيات التاريخية تبين بأن هناك تلازما بين السياسة الأمريكية في المسرح الدولي وبين تنامي العمليات الإرهابية ضد الولايات المتحدة"، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر شهورا بعد مغادرته لمنصبه "لقد أرسلنا المارينز إلى لبنان، وكان يكفي الذهاب إلى لبنان أو سوريا أو الأردن للتعرف جيدا على الكره الذي يكنه الكثير من الناس للولايات المتحدة الأمريكية، لقد قصفنا وقتلنا بدون شفقة مدنيين أبرياء - أطفالا، نساء، فلاحين وعمالا - في القرى المجاورة لبيروت، والنتيجة: لقد أصبحنا مثل الشيطان في عقول أولئك الذين لهم شعور عميق بالمأساة".

ويؤكد المؤلف أن الولايات المتحدة حاولت منذ 1945 قلب 40 نظاما سياسيا في الخارج وسحق أكثر من 30 حركة وطنية أو شعبية تتصارع ضد أنظمة طاغية. وخلال كل هذه العمليات قتلت واشنطن عشرات الملايين من الناس، وقادت عشرات الملايين الآخرين إلى الفقر واليأس والدمار، ويضيف المؤلف: "إن العقل الأمريكي معرض سياسيا لتأثير قوي بحيث أن تحريره يتطلب الكثير من الذكاء الفلسفي والتشريحي"، ويعطي الكاتب عشرات النماذج لباحثين وصحافيين أمريكيين كيف كانوا يعلقون على عمليات التدخل التي تقوم بها واشنطن في مختلف بقاع العالم، ويعملون كجزء من الآلة الدعائية الضخمة التي تقوم بها الإدارة الأمريكية لغسل عقول المواطنين الأمريكيين، "إن الدعاية بالنسبة للديمقراطية هي بمثابة العنف بالنسبة للديكتاتورية" والنتيجة واحدة في النهاية، فالولايات المتحدة تقوم اليوم بمثل ما قامت به إسبانيا في القرن الثامن عشر حيث كان "أكثر العقول استنارة يبحث عن تبريرات لتعذيب الهنود وقتلهم في العالم الجديد، لقد قرروا وأجمعوا على أن الهنود ليسوا سوى (عبيد طبيعيين) خلقهم الإله لخدمة الفاتحين"، وفي القرن العشرين الميلادي أعادت الولايات المتحدة إنتاج نفس الخطاب، حيث يقال بأن ما تقوم به واشنطن في الخارج لا يدخل فحسب في "النظام الطبيعي للأشياء" بل هي تقوم "بما هو نافع للبشر".

أربع ثوابت للسياسة الأمريكية

يشير المؤلف إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تنطلق من قواعد أخلاقية ولا حتى من الحدود الدنيا للياقة، وأنها تستمد فلسفتها من ضرورة خدمة أهداف وثوابت قارة لدى الإدارة الأمريكية، وهي:

- جعل العالم مفتحا ومرحبا باللغة الجديدة للعلمة، خصوصا فيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسيات القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- رفع ميزانيات مزودي وزارة الدفاع من السلاح الذين يوجد عدد منهم في الكونغريس والبيت الأبيض.
- الحيلولة دون ظهور مجتمع يمكن أن يكون نموذجا يحتذى كبديل للنموذج الرأسمالي.
- توسيع دائرة الهيمنة السياسية والإقتصادية والعسكرية في أكبر جزء ممكن من العالم، من أجل الحيلولة دون بروز أي نظام إقليمي يمكنه تحدي الهيمنة الأمريكية، وخلق نظام عالمي على صورة أمريكا يتماشى وما تريده القوة العالمية الواحدة.
- وبالنسبة للسياسيين الأمريكيين "فإن هذه الأهداف تبرر اللجوء إلى جميع الوسائل لتحقيقها".
- خلال الحرب الباردة رفضت الولايات المتحدة الحوار بين حلف الناتو والإتحاد السوفياتي السابق لوضع حد للمواجهة، كما رفضت اقتراحا من موسكو يقضي بأن تنهي حلف فارسوفيا إذا قام حلف الناتو بنفس الشيء، وعلقت "نيويورك تايمز" في 7 يناير 1983 على ذلك قائلة بأن الإقتراح السوفياتي "يضاعف الصعوبة التي يلقاها المسؤولون الأمريكيون في إقناع الرأي العام

الغربي بمتابعة برامج التسليح مرتفعة التكاليف والتي لا تلقى شعبية". ويقول المؤلف أن واشنطن تتاجر بالخطر الإرهابي للإستمرار في السيطرة على الرأي العام وتسويغ الإنفاق على برامج التسليح والدفاع، ويقدم نموذجا من عناوين الصحف الأمريكية للتدليل على ذلك، حيث إنه في خلال سبعة أسابيع في بداية العام 1999 كانت عناوين الصفحة الأولى من "الواشنطن بوست" و"نيويورك تايمز" كالتالي:

- 22 يناير: كلينتون يشخص إرهاب القرن الواحد والعشرين.
- 23 يناير: الرئيس يشدد الحرب ضد الإرهاب الجديد.
- 23 يناير: التصدي لإرهابيي الغد.
- 29 يناير: زيادة في صلاحيات سلطات مكافحة الإرهاب.
- 1 فبراير: البنتاغون ينشئ الفريق القومي للإرهاب.
- 1 فبراير: الرجل الذي يحمي الولايات المتحدة من الإرهاب.
- 2 فبراير: رفع ميزانية مكافحة الإرهاب.
- 16 فبراير: السلطات العسكرية لمكافحة الإرهاب تسيطر على منطقة في تكساس بشكل مفاجئ.

- 17 فبراير: هل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إرهاب بن لادن بملاحقته؟
- 19 فبراير: نفقات غير كافية لحماية السفارات ضد الإرهاب: التهديد الإرهابي ينطلق.
- 19 فبراير: بنغلاديش: الهدف المقبل لابن لادن.
- 23 فبراير: إجراءات ضد قتلة غير مرثيين.
- 7 مارس: مقاتلون مسلمون يهددون مواطنين أمريكيين.
- 8 مارس: منشأة ريغان محصنة ضد الاعتداءات.
- 14 مارس: مجموعتان تحتجان ضد الولايات المتحدة لوصفهما بالمنظمات الإرهابية.
- 16 مارس: كلينتون يقرر خضوع إطفائيين لتدريبات ضد الإرهاب.
- وفي 20 يناير من نفس السنة، 1999، أعلن كاتب الدولة الأمريكي للدفاع وليام كوهين عن تخصيص مبلغ 6.6 مليار دولار لتمويل نظام الدفاع الصاروخي، ولتبرير هذه الإنفاقات قال كوهين بأن التهديد الوحيد القادم هو الذي تشكله كوريا الشمالية "الدولة التي لا تستطيع إطعام مواطنيها وتريد أن تطلق صواريخ ضد الولايات المتحدة"، فقد أبرزت الإدارة الأمريكية كوريا الشمالية كخطر محقق على أمريكا، وقال بيل كلينتون عام 1993 "إنه ليس من مصلحتهم (الكوريون الشماليون) تطوير صواريخ نووية، لإنهم في حال استخدامها فسيكون ذلك نهاية دولتهم"، لكن المفارقة التي يلاحظها المؤلف أن "ذو إيكونوميست" البريطانية نشرت في يونيو 1994 إستطلاعاً للرأي كانت نتيجته أن الكوريين الجنوبيين يخشون من الولايات المتحدة الأمريكية ست مرات أكثر مما يخشون من جارثهم كوريا الشمالية.

المخابرات الأمريكية والتعذيب

يقول المؤلف إن وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية قد جعلت من التعذيب في مختلف مناطق العالم أكثر الأشكال اللاإنسانية رواجاً، وفي العام 1988 قال "ريتشارد ستولز" نائب مدير شؤون العمليات في ال(السي إي إيه): "إن المعاملات السيئة للتعذيب الجسدي والمعاملات الأخرى المسيئة أصبحت في خبر كان، ليس فقط لأنها سيئة، بل لأن التاريخ برهن على أنها غير مجدية". ويقول الكاتب إن العلاقة بين جهاز المخابرات الأمريكية وبين التعذيب ظلت دائماً "جيدة"، وقد ربطت الوكالة علاقات مع جميع الحكام المستبدين الذين جعلوا من التعذيب وسيلة للإنتقام من الضحايا والمعارضين والمعتقلين، لكنها أبقت تلك العلاقات طي الكتمان. ففي اليونان ساهمت الوكالة في إنشاء الجهاز الخاص للأمن الداخلي في سنوات الأربعينات الذي أصبح التعذيب فيه عملاً ممنهجاً، وقد نشط هذا الجهاز أكثر بين 1967 و 1974

خلال عهد الحكم العسكري، وفي عام 1969 كتب "جيمس بيكيت" مبعوث منظمة العفو الدولية إلى اليونان بأن "بعض الجلادين شرحوا للسجناء بأن جزءا كبيرا من المعدات المستخدمة في التعذيب تأتي من المساعدات الأمريكية"، وفي مقال له عام 1988 كتب بأن أحد الضباط اليونانيين خطب في مئات السجناء لإقناعهم بلا جدوى المقاومة قائلا "إنكم ستكونون مضحكين جيدا لو حاولتم القيام بأي شيء، العالم منقسم إلى شطرين، الأمريكيون والروس، ولا أحد غيرهم، من نحن؟ إننا أمريكيون، ورائي توجد الحكومة، ووراء الحكومة يوجد الناتو، ووراء الناتو الولايات المتحدة".

وفي إيران أنشأت الوكالة بالتعاون مع إسرائيل جهاز "السافاك" الذي قام في عهد الشاه بدور كبير في قمع الشعب الإيراني، وحسب أحد الإيرانيين الذين عملوا في (السي إي إيه) فإن هذه الأخيرة هي التي كانت تدرّب أفراد السافاك على طرق التعذيب، وبعد الثورة الإيرانية عام 1979 وجد الإيرانيون في مقر السافاك أشرطة أمريكية تصور الطرق الخاصة بتعذيب النساء. وقد قامت الوكالة بنفس الممارسات في كل من ألمانيا في الخمسينات ضد الأشخاص المتهمين بتهريب مهاجرين سوفيات إلى أوروبا الغربية، وفي الفيتنام في الستينات ضد المقاومة، حيث استخدمت أساليب خطيرة ولا إنسانية مثل الصعقات الكهربائية وإدخال مسامير طويلة في آذان الضحايا بحيث تخرق أدمغتهم، وغيرها من الأساليب. وأدت نفس الأدوار في بوليفيا والأورغواي والبرازيل وغواتيمالا والهندوراس والسلفادور وبنما.

أما في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فإن مدارس البحرية الأمريكية خلال الستينات والسبعينات كانت تدرّب أفرادها على طرق الهروب في حال وجدوا أنفسهم في وضعية سجناء حرب، وبعض هذه التدريبات كانت عنيفة جدا تفوق طاقة المتدربين على التحمل، ويروي أحد التلامذة في بعض هذه المدارس أنه تعرض لتكسير عظام ظهره خلال التداريب، وكان التلاميذ مجبرين على بعض الأساليب اللاإنسانية مثل العمليات الجنسية الشاذة. وفي 1992 كشف تقرير عن أنه خلال 13 سنة، بين 1973 و 1986، تورط ضباط الشرطة في شيكاغو في ممارسة أسوأ أشكال التعذيب ضد السجناء والمتهمين، مثل الصعقات الكهربائية في المناطق الحساسة للجسم، والخنق بواسطة وضع رأس المعتقل داخل كيس بلاستيكي ثم إخراجه عددا من المرات حتى ينهار، والتعليق، وغيرها، علاوة على أساليب التعذيب النفسي، وحسب محاميي هؤلاء المعتقلين فإنهم جميعا من السود والأفارقة، وجميع الضباط هم من البيض.

الرؤساء الأمريكيون: مجرمو حرب!

في عام 1996 وضعت وزارة العدل الأمريكي قائمة من 16 يابانيا ممنوعين من دخول الولايات المتحدة بتهمة كونهم "مجرمي حرب" اقترفوا جرائم خلال الحرب العالمية الثانية، ويقول المؤلف إن هذه القائمة تعكس نفاق الوزارة الأمريكية، وأن من حق الدول الأخرى أن ترد بالمثل وتضع قائمة بأسماء مجرمي الحرب الأمريكيين، وهذه القائمة يمكن أن تضم الأسماء التالية: وليام كلينتون: بسبب قصفه ليوغسلافيا لمدة 78 يوما وليلة وقتل مئات المدنيين والتنسب في كوارث بيئية غير مسبوقة في التاريخ، وبسبب إستمرار الحصار على الشعب العراقي وقصف مناطق الشمالية والجنوبية، وقصفه للصومال وقتل للمدنيين، وأيضا لجرائمه في البوسنة والسودان وأفغانستان.

ويزلي كلارك: قائد القوات المتحالفة في أوروبا بسبب قصف يوغسلافيا من طرف حلف الناتو. جورج بوش(الأب): من أجل قتله لمئات المدنيين بينهم آلاف الأطفال إثر القصف الذي دام 40 يوما ضد العراق، وضربه لبنا وقتله للمدنيين دون أن يقف دقيقة واحدة أمام محكمة لجرائم الحرب.

الجنرال كولين باول: بسبب دوره البارز في قصف بنما والعراق، وقصف وتدمير مفاعلات نووية

وهي تشتغل لأول مرة في التاريخ معرضا المنطقة لخطر نووي، مع لامبالاة واضحة تجاه المدنيين العراقيين.

الجنرال نورمان شوارزكوف: قائد الوحدة المركزية لدوره في مذبحه الشعب العراقي، وإستمراره في المجازر يومين بعد وقف إطلاق النار.
رونالد ريغن: رئيس "سنوات الموت الثمانية"، من أجل جرائمه ضد شعوب السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وغرينادا، وقصفه للبنان وليبيا وإيران.
إليوت أبرامز: كاتب الدولة المساعد في الدفاع في عهد ريغان، "الذي جعل من الكذب سياسة رسمية" ودفاعه عن الحملات العسكرية ضد نيكاراغوا .
كاسبار واينبرغر: كاتب الدولة في الدفاع خلال سنوات حكم ريغان بسبب مسئوليته الواضحة والرسمية في الجرائم ضد الإنسانية في أمريكا الوسطى والكاربيبي، وقصف ليبيا عام 1986.
هنري كيسنجر: المستشار في الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي نيكسون وكاتب الدولة في عهدي نيكسون وفورد، بسبب دوره المكيفيلي والأخلاقي في التدخل الأمريكي ضد أنغولا والشيلي وتيمور الشرقية والعراق والفيتنام والكومبودج.
جيرالد فورد: الرئيس الأمريكي بسبب سماحه لأندونيسيا باستعمال الأسلحة الأمريكية لإبادة شعب تيمور الشرقية وسكوته على تلك المذابح لمدة ربع قرن.
روبير ماكنمارا: كاتب الدولة في الدفاع على عهد الرئيسين كينيدي وجونسون، المسؤول الأول عن مجازر الهند الصينية والبيرو.

القوة الوحيدة لا تعتذر

ويقف المؤلف على التدخل الأمريكي في مختلف بلدان العالم منذ الخمسينات من القرن الماضي، والتورط في الشبكات العالمية للمخدرات (بنما، كولومبيا، أفغانستان...)، وإختطاف عدد من المسؤولين وقتلهم وطمس معالم الجريمة، ودور وكالة الإستخبارات المركزية في التجسس على العالم، ويستشهد بقوله للرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب عندما كان نائبا للرئيس عام 1988 بعد قصف واشنطن لطائرة مدنية إيرانية مما خلف 290 قتيلًا، حين قال "لن أعتذر أبدا باسم الولايات المتحدة الأمريكية، ولا أبالي بما قد يقال عني".

ويقول المؤلف أن الشعار الذي يرفعه الأمريكيون "الولايات المتحدة دولة حرة" شعوريا أو لا شعوريا، لا يعني أن الولايات المتحدة تتمتع بالحرية في الداخل بقدر ما يعني أنها مطلقة التصرف في شؤون العالم بكل حرية وكما تريد، دون أن يحاسبها أحد، باعتبارها القوة الوحيدة المسيطرة على مقاليد العالم. فهناك تحالف قوي بين مركب "التسلح - الصناعة"، وهذا التحالف هو الذي يتحكم في الرئاسة الأمريكية المرتبطة هي الأخرى بمركب "الأمن - الشرطة"، وكل هذا التركيب المعقد والمتداخل يحاول عبر التحكم في الإعلام إقناع الأمريكيين بأنه "بدون صراع النخب فإن الفوضى ستسود وأمن المواطنين سيكون عرضة للخطر" مما تكون نتيجته مصادرة الحقوق والحريات في الداخل. فباسم القضاء على المخدرات مثلا تفرض السلطات حالة طوارئ دائمة على المواطنين، وتسمح لنفسها باستنطاق من تريد أو تشك فيه، وتضع الحواجز في الطريق، وتتدخل (الإف بي أي) و (السي إي إيه) للحيلولة دون حصول محامي المتهمين على الوثائق التي تدينهم للدفاع عنهم أمام المحاكم، كما تراقب (السي إي إيه) الرسائل والطرود البريدية للمواطنين الأمريكيين بعدة دعاوى، وتطلب (الإف بي أي) من المكتبات العامة إعطاءها عناوين الكتب التي استعارها الطلاب الأجانب، خاصة الكتب المتعلقة بالعلوم والتقنيات الحديثة. وقد سجلت منظمة العفو الدولية في عدد من تقاريرها أن الولايات المتحدة تخرق الفصل 10 من الإتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية التي صادقت عليها واشنطن عام 1992، والتي تنص على المعاملة الإنسانية للسجناء وعدم تعريضهم للتعذيب والممارسات المنحطة بالآدمية، ولا حظت أن بين 1991 و 1999 تضاعف عدد السجناء في السجون

الأمريكية بـ 50%، وبختم المؤلف: "إذا كان الأمريكيون لم يشعروا بعد بخطورة عدم احترام الحقوق المدنية والدستورية، فذلك لأنهم لم يقدروا بعد حجم التأثيرات عليهم وعلى حياة أقاربهم، إنها ليست سوى مسألة وقت فقط، وفي انتظار ذلك يستمر أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية في تجاهل القضايا المطروحة، وهم يحتاجون إلى تطعيم من أجل معرفة الحقيقة".

[↑ للعودة لأعلى](#)

